EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

بيان

السيد أحمد أبو الغيط

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أمام الدورة الـ ٦٠ للجمعية العامة

الأربعاء ٢١ سبتمبر ٢٠٠٥

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

السيد الرئيس ،

نحتفل اليوم بالعيد الستين لإنشاء الأمم المتحدة...ونسعى اليوم أيضا وبنشاط وجد نحو تجديد شباب هذه المنظمة العتيدة التي اتفقت البشرية على إقامتها بعد حربين ضروسين شهدتهما الإنسانية خلال النصف الأول من القرن العشرين. ولاشك أن الدورة الحالية تنعقد في مرحلة تمر بها العلاقات الدولية بالكثير من التطورات الرئيسية وتمتزج بها بوادر الأمل مع نذر تهديدات وتحديات تمس استقرار المجتمع الدولي وأمن وسلامة شعوبه جميعا.

لقد أثبتت التطورات الدولية المتلاحقة الحاجة المتزايدة لتعزيز قدرة الإطار الدولى متعدد الأطراف على التعامل مع قضايا الأمم والشعوب، ولتحقيق التوازن المنشود فى تناول القضايا الأربع التى اتفقنا عليها باعتبارها المحاور الرئيسية لاهتمامنا حالياً، وهى التنمية، والسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والإصلاح المؤسسى للمنظمة.

ويقتضى التعامل الدولى مع قضية التنمية توافر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الإلتزامات التى قطعناها على أنفسنا، والتى أعدنا التأكيد عليها معاً فى الوثيقة الختامية للقمة، وخاصة تنفيذ الأهداف التنموية لقمة الألفية، وتفعيل المشاركة الدولية من أجل التنمية، وتعبئة الموارد المالية اللازمة لها، وكذا التزام الدول المتقدمة بالوصول الى هدف تخصيص نسبة ٠,٧% من الناتج القومى الإجمالى للمساعدات الإنمائية الرسميه بحلول عام ٢٠١٥. وأود هنا أن أسجل تقدير مصر للدول التى أكدت على تنفيذ التزاماتها فى هذا الصدد.

ولكى نحقق أهدافنا المشتركة، فلا بد وأن نتخذ من توافق الآراء الذى توصلنا إليه فى القمة قاعدة للإنطلاق نحو توافق أكبر لتحقيق الأولويات التنموية للدول النامية، خاصة فى المؤتمر الوزارى القادم لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج، وفى غيره من المحافل الدولية التى تتعامل مع قضايا العالم النامى، وخاصة قضايا التجارة والديون والاستثمارات وتطوير الصناعة وغيرها، التى تحقق العدالة والإنفتاح المطلوبين لنظامنا التجارى الدولى، وتعطى للدول النامية ما تستحقه من فرص للنهوض بمستوى معيشة شعوبها.

السيد الرئيس،

ومن منطلق التزامنا بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في إفريقيا، فإن مصر تدعو شركاءنا من الدول المتقدمة بلعب دور رائد فى دعم تنفيذ مبادرة النيباد، التى تضع أسساً لشراكة طموحة لتحقيق التنمية المستدامة التي تكفل إندماج إفريقيا فى الإقتصاد العالمي، جنباً إلى جنب مع تحقيق الحكم الرشيد – على الصعيدين الوطنى والدولى – وتعزيز مساهمة المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى تحقيق أهدافنا التنموية.

وبالتوازى مع تحقيق الأمن الاقتصادى للجميع، فمن المحورى أن نهتم بتحقيق السلم والأمن الدوليين، من خلال مواجهة عملية وواقعية لما يتعرض له المجتمع الدولى من أخطار وما يقابله من تهديدات .

السيد الرئيس،

ونظراً لأن الإرهاب هو أخطر آفة فى هذا العصر، فقد أسهمت مصر بفاعلية فى التوصل لتوافق الآراء فى الوثيقة الختامية للقمة بإدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، باعتباره تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

وعلى عكس ما قد يصوره البعض، فقد أكدت الهجمات الإرهابية الأخيرة التى تعرضت لها عدد من الدول ــ ومن بينها مصر ــ إن الإرهاب هو خطر لا يميز بين الشعوب أو الثقافات أو الأديان، وإنما هو تهديد يترصد الحضارة الإنسانية دون تمييز، كما أكدت تلك الهجمات أن القضاء على الإرهاب لن يتحقق من خلال مجرد التركيز على تعزيز إجراءات المكافحة وسبل تنفيذها فقط، وإنما أيضاً من خلال التعامل بقدر أكبر من الفاعلية مع الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.

ومن هذا المنطلق، فقد تقدمت مصر بمبادرة بالدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، لبلورة واعتماد خطة عمل متكاملة تتضمن الجوانب القانونية والعملية الكفيلة بالتعامل بفاعلية مع هذه الظاهرة إلى أن يتم القضاء عليها، ودون أن تؤثر على قدرة الشعوب الواقعة تحت الإحتلال على نيل استقلالها وفقاً لقواعد القانون الدولى المستقرة.

ومن نفس المنطلق، فستبذل مصر مجهودات مكثفة لاعتماد الإتفاقية الشاملة حول الإرهاب الدولي، حتى تشكل - جنباً إلى جنب مع الإتفاقيات الأثنى عشر الأخرى- الإطار القانونى الأكثر شمولاً للتعامل مع هذه الظاهره، والذى أضفنا إليه هذا العام اتفاقية قمع الإرهاب النووى التى وقعت مصر عليها خلال هذه الدورة.

السيد الرئيس ،

تشكل قضايا نزع السلاح ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل تحدياً رئيسياً آخر يتصدر أولويات العمل الجماعى الدولى فى المرحلة القادمة، خاصة وقد فشلت القمة فى التوصل إلى اتفاق حول منهجية التعامل مع هذه الموضوعات على نحو يتفق مع خطورتها وأهميتها لأمن وسلامة البشرية .

فلابد أن ننطلق جميعا نحو تحقيق التوازن المفقود بين نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتبارها المحاور الثلاثة الرئيسية الكفيلة بتحقيق أي تقدم . ولابد أن ننطلق من نقاط الاتفاق التي توصلنا اليها بتوافق الآراء عام ١٩٩٥، والتى تشكل جزءا رئيسيا من الصفقة التي أتاحت المد اللانهائى لمعاهدة منع الانتشار، ومنها القرار الصادر بشأن الشرق الأوسط. فبدون التوصل لعالمية المعاهدة من خلال جهد جماعى دولى – وخاصة من الدول النووية– فإننا نخاطر بأن تفقد معاهدة منع الانتشار كل مصداقية.

ولا شك أن نقطة البدء هنا هى التحلى بالإرادة السياسية اللازمة لتفعيل آليات نزع السلاح فى إطار الأمم المتحدة، وترسيخ قاعدة التنفيذ المتوازن للإلتزامات فى الاتفاقيات القائمة فى هذا المجال، وتحقيق عالمية هذه الاتفاقيات قبل السعى لفرض قيود إضافية على الدول الأطراف فيها. والسعى لإقامة منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، دعماً لجهود التوصل للسلام العادل والشامل فى المنطقة.

السيد الرئيس ،

إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان يجب أن يكون علامة فارقة فى تعزيز واحترام المبادئ والحريات، وأن يتم تشكيله وتحديد صلاحياته وإجراءاته فى الإطار الديمقراطى الذى يقوم على التوزيع الجغرافى العادل، والذى يأخذ فى الحسبان الخصوصيات الثقافية والحضارية لكل من مناطقنا، وأن يصبح أداه تحفز الدول وتقدم لها المساعدة التى تمكنها من الإرتقاء بحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون على أراضيها.

ويقتضى ذلك منا أيضاً أن نعزز من آليات التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون، على نحو يتجاوز السلبيات القائمة حالياً فى تناول هذه القضايا، وعلى رأسها التسييس والإنتقائية والمعايير المزدوجة، ويقود فى نفس الوقت إلى التلاقى والتحاور بين الحضارات بدلاً من الإنقسام والفرقة التى تسود العالم حول هذه القضايا فى الوقت الراهن .

وتشجيعاً لهذا التوجه على المستوى الوطنى، فقد أنشأنا فى مصر مجلساً قومياً لحقوق الإنسان، يتمتع بالاستقلالية الكفيلة باضطلاعه بمهامه بكل حيادية وموضوعية، وبالقدرات اللازمة لتعزيز نشر واحترام هذه الحقوق والحريات الأساسية، بما فى ذلك حق المشاركة فى رسم مسار العمل الوطنى وأولوياته وخطط تنفيذه.

ولدعم الالتزام الدولى بحقوق الإنسان، وتنسيق العمل المتعدد الأطراف فى التعامل مع انتهاكاتها، فلابد أن نبدأ بتعزيز قدرة الدول على توفير الحماية لمواطنيها ضد جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقى والجرائم ضد الإنسانية،

وألا نستخدم أى أوضاع استثنائية كذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول، وأن يتم تحديد الخطوط الفاصلة بين عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من هذه الأخطار، وعدم رغبتها فى توفير هذه الحماية، وذلك وفقاً للميثاق وقواعد القانون الدولى ذات الصلة.

السيد الرئيس ،

إن سعينا لضمان حريات أكبر لشعوبنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتسوية العديد من القضايا السياسية المعاصرة، وأولها فى منطقتنا القضية الفلسطينية. ففى الوقت الذى نرحب فيه بالإنسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة وبعض المستوطنات فى شمال الضفة الغربية، فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية للمضى قدماً بالانسحاب من كافة الأراضى الفلسطينية، وتنفيذ كافة التزاماتها فى هذا الصدد بمقتضى خارطة الطريق ... وصولاً إلى الهدف الذى نسعى إليه جميعاً وهو قيام دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً الى جنب فى سلام وأمن.

وإلى أن يتحقق ذلك، فعلى إسرائيل وقف أنشطة الاستيطان فى الضفة الغربية، ووقف بناء الجدار العازل ، وتحسين الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وبدء مفاوضات الوضع النهائى للتوصل للتسوية الشاملة، وعليها أيضا الانسحاب من باقي الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ في كل من سوريا ولبنان.

ولا نستطيع أن نتحدث عن احترام حقوق الإنسان دون أن نتحدث عن احترام حقوق الإنسان فى العراق، وخاصة حق كل فرد من أفراد الشعب العراقى فى الحياة. فرغم تشكيل الحكومة الانتقالية والانتهاء من صياغة الدستور، فمازالت الحاجة ملحة

لتحقيق التوافق الوطنى بين كافة فئات وتوجهات الشعب العراقى الشقيق، ومازالت الحاجة أكثر إلحاحاً لمزيد من الإدراك بأن العنف وقتل الأبرياء لن يحقق للعراق ما ينشده من أمن واستقرار. ورغم ما تعرضنا له من خسارة بشرية فى العراق، فإنى أؤكد أن مصر لم ولن تخضع لضغوط الإرهاب، وستستمر فى العمل الجاد والمخلص الهادف لتمكين الشعب العراقى من صون مقدراته وتحقيق استقلاله وسيادته على أراضيه.

وعلى جانب آخر، ستواصل مصر مساندتها للخطوات الهامة التي قطعها السودان نحو تحقيق السلام والاستقرار في إطار الحفاظ على سيادته ووحدة أراضيه، بدعم تنفيذ اتفاق نيروبي للسلام في الجنوب، واتفاق القاهرة المكمل له، وبالمشاركة بفاعلية في مفاوضات السلام لتسوية قضية دارفور تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، وبالمساهمة بقوات في بعثة حفظ السلام في جنوب السودان ، وبمراقبين في بعثة الاتحاد الإفريقي بدارفور.

ومن نفس المنطلق، تحرص مصر أيضاً على أن تكون قضايا الأمن والاستقرار فى أفريقيا فى بؤرة اهتمامها الإقليمى والدولى ... فبذلت – وستبذل – جهوداً مضاعفة لتسوية المشكلات السياسية الأفريقية المعاصرة، وساهمت – وستسهم – فى جميع عمليات حفظ السلام فى دول القارة، وفى دعم كافة جهودها نحو تحقيق التنمية المتكاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إيماناً منا بوحدة المصير، وحتمية العمل المشترك، الذى يضطلع فيه الاتحاد الأفريقى بدور رئيسى يتعين أن يلقى كل دعم وتأييد من الأمم المتحدة فى المرحلة القادمه.

وبالنظر للأهمية الخاصة التى توليها أفريقيا لإنشاء لجنة بناء السلام فى الأمم المتحدة، لتشكل الرابطة بين تحقيق عنصرى الأمن والتنمية للدول الخارجه من

النزاعات، فقد أيدت مصر إنشاء هذه اللجنه. إلا أن أنشطتها يجب أن تعكس التوازن بين الدور المنوط بكل من الأجهزة الرئيسية للمنظمة، ووفقاً للمراحل المتدرجة للتعامل مع الموضوع، فلابد من دور رائد للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى في أعمالها جنباً إلى جنب مع مجلس الأمن. ولابد ألا يتحول هذا الجهاز الجديد الى جهاز لفرض الوصاية على الدول، أو لتجاوز إرادتها وأولويات عملها، بل أن تظل اللجنه فى إطار استشارى فعال لمساعدة تلك الدول على تحقيق أمانيها القومية في سلام واستقرار دائمين.

السيد الرئيس ،

لن تستطيع الأمم المتحدة أداء كل هذه المهام ما لم نقم بإصلاح مؤسسى فاعل، فى إطار يراعى التوازن بين الأجهزة الرئيسية ويكفل للمنظمة تنفيذ المهام الملقاه على عاتقها، وعلى نحو يقضى على ما يوجه إليها من انتقادات ويعزز من مصداقيتها.

ولا شك أن أحد أهم ركائز مسيرة الإصلاح التى نسعى اليها جميعاً تكمن فى تقوية الدور المحورى للجمعية العامة، باعتبارها المرجعية الرئيسية فى وضع ومراقبة تنفيذ سياسات المنظمة، وفى التعاون مع السكرتير العام فى إطار من الشفافية يقوم على منحه الصلاحيات اللازمة لأداءه لمهامه بفاعلية، مقابل التزامه بتنفيذ الولايات التى تقرها الأجهزة الرئيسية.

وفى هذا الإطار، فإننا نتطلع للاقتراحات التى سيتقدم بها السكرتير العام، جنباً الى جنب مع إقتراحاته حول تطوير الرقابه المالية فى أطر تراعى الطبيعة الحكومية للجان المالية والإدارية، كما نتطلع لقيام الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة الرئيسية

للمنظمة بمراجعة الولايات الصادرة منذ أكثر من خمس سنوات، مؤكدين على أهمية مراعاة الأبعاد السياسية فى التعامل مع هذا الموضوع، وعدم إخضاعه لقواعد صماء تتجاهل التوازنات الدولية أو تؤثر على فرص تسوية المشكلات المعاصرة.

وفى ضوء الدور الهام الذى يقوم به مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن توسيع وإصلاح مجلس الأمن يكتسب أهمية متزايدة، حتى يصبح المجلس أكثر تمثيلاً للعضوية العامة بالمنظمة، وأكثر شفافية فى التعامل مع القضايا المطروحه أمامه. وفى هذا الصدد، فإنى أؤكد على التزام مصر بالموقف الأفريقى الموحد الوارد بتوافق أوزولوينى وإعلان سرت، والهادف لتحقيق التطلعات المشروعة والعادلة للقارة الأفريقية فى تمثيل دائم ومتوازن فى إطار مجلس أمن موسع، وبما يصحح من الخلل الراهن فى تمثيل الدول الأفريقية بالمجلس بصفة خاصة، والدول النامية بصفة عامة .

السيد الرئيس ،

إن الوثيقة الختامية التى اعتمدتها قمة العيد الستين للأمم المتحدة هى أقوى دليل على صلابة هذه المنظمة العريقة، ونحن نتطلع للعمل معاً لدعم قدرة المنظمة على تحقيق أهدافنا المشتركة، مستندين إلى إرادة سياسية أكثر تصميماً على المضى قدماً فى تنفيذ ما اتفقنا عليه فى هذه الوثيقة، وتوسيع دائرة هذا الإتفاق ليشمل كافة جوانب عملنا الدولى، باعتبار ذلك الطريق الوحيد لتحقيق أهداف شعوبنا فى الأمن والسلام والإستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،